

إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر: الفرص والتحديات

أ. د. الشريف بقة¹أ. عبد الحميد مرغيت²

الملخص:

تحاول هذه الورقة تحليل سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث تستعرض بعضاً من جوانب الجدل الدائرة حول مدى تأثر جزء من هذه الاحتياطات بتداعيات هذه الأزمة. إضافة إلى ذلك تستخدم الورقة المؤشرات التقليدية المعتمدة في قياس مدى كفاية الاحتياطات لإبراز إن كانت احتياطات الجزائر في مستوى كافي وذلك من زاوية الاحتياط للمستقبل. ولعل أحد أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة هو أن المستويات الحالية لاحتياطات الجزائر في مستوى مريح وامن باعتبارها تتعدى كل المقاييس والمعايير الدولية، وتبقى أحد أهم التحديات التي تواجه السلطات الجزائرية هو كيفية الوصول إلى تبني السياسات السليمة في إدارة هذه الاحتياطات باعتبارها ضرورة لتعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها المساهمة في الاستقرار والشفافية والحد من مواطن الضعف الخارجية.

الكلمات المفتاحية: احتياطات النقد الأجنبي - الأزمة المالية العالمية - كفاية الاحتياطات - الصدمات الخارجية - الجزائر.

Abstract:

This paper analyzes Algeria's foreign reserves management policy in recent years, especially in the light of the global financial crisis (2008). It reviews some of the major stands of the recent debate about whether part of the reserves should be infected by the implications of this crisis. Hence, traditional measures for assessing reserve adequacy are utilized to show whether Algeria's reserve holding are still in an adequate level from a precautionary perspective. An important finding of the paper is that Algeria current levels of foreign reserves are still comfortable and safe, as it exceeds all international norms and standards. However, the paper emphasized that sound reserve management policy, is essential for helping Algeria to promote policies and practices that contribute to stability and transparency and to reduce external vulnerabilities.

Keywords: Foreign exchange Reserves – Global Financial Crises-Reserves Adequacy -External Shocks-Algeria.

¹ - أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،

الجزائر، البريد الإلكتروني: be58_cherif@yahoo.fr

² - أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى،

جيجل، الجزائر. البريد الإلكتروني: merghit@hotmail.com

مقدمة

تعتبر الجزائر من البلدان ذات الاقتصاد المعتمد إلى حد كبير على مورد سلعي واحد هو المحروقات التي تمثل أكثر من 95 بالمائة من الصادرات، وحوالي 60 بالمائة من إيرادات الميزانية العامة، و 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الاقتصاد عرضة أمام مواطن الخطر المتعلقة بصدمات الحساب الجاري الناجمة عن الدورات الحادة التي تمر بها أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولقد سمحت السياسات النقدية والمالية الحذرة التي انتهجتها الجزائر لاسيما في العشرية الماضية، وما رافقها من ارتفاع قياسي في أسعار النفط منذ سنة 2000 من بناء وضعية مالية مريحة، ميزها تراكم احتياطات هامة من النقد الأجنبي بلغت عام 2010 ما مقداره 162 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 103 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بعدما كانت مثلا خلال عام 1993 تقدر بـ 1.5 مليار دولار أمريكي.

مشكلة البحث

منذ اندلاع أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، وانتقال عدوها بعد ذلك إلى العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء متحولة بحلول عام 2009 إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية، أصبحت سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر محل اهتمام واسع، حيث ثار جدال واسع بين صناع السياسة والاقتصاديين والمهتمين بشكل عام حول مدى تأثير هذه الاحتياطات بتداعيات هذه الأزمة. وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لإلقاء المزيد من الضوء على موضوع إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر بالإشارة إلى الفرص المتاحة أمامه في ضوء النمو الهائل الذي شهدته هذه الاحتياطات من جهة، ومن جهة أخرى إبراز أهم التحديات التي تواجهها في ظل الأزمات المالية الدولية التي تتجدد من حين لآخر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن النمو الهائل الذي شهدته احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ولاسيما في العشرة الأخيرة يبقى نموا هشا في ظل كون مصدرها هو النفط الذي يعد العامل الأساس في صياغة عملية التنمية في البلاد، لذا فإن التعامل الواعي مع هذه الاحتياطات واستخدامها في تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد ضرورة قصوى لمواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الاقتصاد الجزائري بنجاحاتها وإخفاقاتها من خلال تبيان مدى كفاية مستويات هذه الاحتياطات في الظروف الراهنة، وما مدى تأثيرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، بالإضافة إلى استعراض ما توفر من معلومات حول كيفية إدارة هذه الأرصدة، لينتهي البحث طبقا لمتطلبات المنهج العلمي إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

لغرض إغناء البحث في إطار الموضوعية وبلوغ النتائج، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المعزز بالبيانات والمعلومات والمؤشرات الرقمية الضرورية المتعلقة بالمشكلة المبحوثة.

هيكلية البحث

يهدف الإجابة على مشكلة الدراسة والوصول إلى أهدافها جرى تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

1. الإطار المفاهيمي لإدارة احتياطات النقد الأجنبي؛
2. كفاية احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر؛
3. واقع إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر؛

خاتمة وتوصيات

1. الإطار المفاهيمي لإدارة احتياطات النقد الأجنبي

سيتم في ما يلي استعراض بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي وأهم المخاطر التي تواجهها.

1.1. تعريف وأهمية احتياطات النقد الأجنبي

يعرف صندوق النقد الدولي احتياطات النقد الأجنبي على أنها الأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى أو لكل هذه الأغراض مجتمعة. ويتعين أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً سائلة أو أصولاً محررة بعملات أجنبية قابلة للتداول وأن تكون تحت السيطرة الفعلية لجهاز إدارة الاحتياطات أو قابلة للاستخدام من جانبه، وأن تكون حيازتها في صورة استحقاقات للسلطات على غير المقيمين بعملات أجنبية قابلة للتحويل. أما بالنسبة للذهب فيتعين أن يكون في حيازة السلطات النقدية في صورة ذهب نقدي حتى يمكن اعتباره جزءاً من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية.¹

وعلى نحو عام ينجم الاحتياطي من العملة الأجنبية أساساً عن حركة ميزان المدفوعات أو القطاع الخارجي لاقتصاد البلد. كما أنه يتعرض للزيادة والنقصان في ضوء تلك الحركة الخارجية المستمرة. ويمارس هذا الاحتياطي

¹ صندوق النقد الدولي، "المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي"، واشنطن، سبتمبر 2001. ص. 36. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.imf.org/external/np/mae/ferm/ara/guidea.pdf>

وظيفة أساسية ومركزية تتمثل بكونه حاجزا يمتص الصدمات الرئيسية على نحو يؤدي إلى استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية.¹ وتتمثل الأهمية الاقتصادية للاحتياطي من النقد الأجنبي من ناحيتين أساسيتين هما:²

الناحية الأولى: أنه يغطي العملة المصدرة من البنك المركزي إلى الجمهور وإلى المصارف، فالبنك المركزي الوطني هو في حقيقة الأمر مدين إلى المواطنين الذين يملكون هذه العملة.

الناحية الثانية: يمكن أن ينظر للاحتياطي على أنه الرصيد النقدي الذي يمكن أن يمول الاستيراد لأطول مدة ممكنة عندما يتوقف الإنتاج أو يتوقف تولد الموارد المالية بشكل تام نتيجة لحروب وكوارث. إذاً فالبنك المركزي لا يهدف من وراء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي إلى منع الموارد عن الحكومة، وإنما إلى أن يكون هذا الاحتياطي جاهزا للاستخدام في الأزمات الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها البلد وتحول دون تولد موارد مالية للبلد.

أما مفهوم "إدارة احتياطات النقد الأجنبي" فهو العملية التي تدار بها أصول القطاع العام على نحو يكفل إتاحة الأموال للاستخدام في أي وقت وإدارة المخاطر بحكمة وتوليد عائد معقول على الأرصدة المستثمرة. وعادة ما تسمح

¹مظهر محمد صالح، "مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني"، حزيران 2009، ص.1. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=66703>

²سنان محمد رضا الشبيبي، "احتياطي العملة الأجنبية: أهميته وبعض نتائج الاقتطاع منه"، جريدة المدى، عدد 2694، الصادرة بتاريخ 2013/1/7. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.almadapaper.net/>

قوانين البنوك المركزية بتوظيف (أو استثمار) هذه الاحتياطات في مجموعة من الشرائح الاستثمارية أهمها:¹

- ودائع لدى بنوك مركزية أخرى أو لدى بنك التسويات الدولية؛
 - ودائع لدى بنوك تجارية أجنبية ذات تصنيف ائتماني جيد؛
 - الاستثمار بأوراق أو سندات حكومية بأجل استحقاق لا يتعدى عشر سنوات (مثل سندات الخزينة الأمريكية)، والتي تحظى بتصنيف ائتماني دولي يضع أوراقها المالية المتداولة في السوق العالمية في التصنيف المطلوب الذي لا يقل عن درجة (AA) أو ما يماثله لضمان عدم خسارتها وسيولتها العالية؛
 - التعامل في بعض أنواع المشتقات المالية؛
 - الاستثمار في أدوات أو لدى هيئات أخرى تسمح بها قوانين البنك المركزي.
- وبالنسبة للمبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطات، فإن أغلب البلدان تجيز لبنوكها المركزية أن تستثمر مثل هذه الاحتياطات بالموجودات السابقة الذكر شريطة أن تضمن سيولتها ودون ما مخاطر تذكر مع تحقيق شيء من العائد. أي أن "الأمان والسيولة" هما الهدفان التوأمين لإدارة هذه الأرصدة، حيث تسهر السلطة النقدية على الحفاظ على قيمة هذه الاحتياطات في الأجل الطويل خاصة ما تعلق بقدرتها الشرائية، مع الحاجة إلى تدنية المخاطر والتقلبات في العائد.

2.1. أهم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي

تعرف "المخاطرة" على أنها إمكانية حدوث خسائر مالية أو غيرها نتيجة لمواطن الانكشاف المالي لدى الهيئة المعنية أو لفشل نظم المراقبة الداخلية بها أو لكليهما². أما مفهوم إدارة المخاطر فيعني إدارة ومراقبة الانكشاف للمخاطر

¹ Reserve Bank of India, "Half Yearly Report on Management of Foreign Exchange Reserves April – September". Department of External Investments and Operations Central Office Mumbai, 2009, p.4. Retrieved from: <http://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/HRS250311F.pdf>

² صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص. 37.

المالية والتشغيلية التي ترافق توظيف هذه الاحتياطات وذلك وفقا لأفضل الممارسات الدولية ولأهداف السياسة النقدية واستناداً لذلك يعتمد البنك المركزي معايير دولية في إدارة هذه الاحتياطات بما يكفل تجنبها كافة أشكال المخاطر الاستثمارية ويضمن سيولتها وسلامتها.¹ وعموماً تنقسم المخاطر المرتبطة بإدارة احتياطات النقد الأجنبي إلى ما يلي:²

أ. مخاطرة الائتمان

هي مخاطرة عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب المقترضين للقروض أو غيرها من الأصول المالية، أو عدم الأداء أو التخلف في الأداء من جانب الطرف المقابل للالتزامات في العقود المالية. ولقد تجلّى هذا الخطر بشكل كبير وملفت للانتباه منذ الأزمة المالية العالمية 2008 التي أظهرت أهمية الحرص على توظيف احتياطي النقد الأجنبي لدى الهيئات التي لها تصنيف ائتماني جيد (درجة عالية لا تقل عن AA أو ما يماثلها) لضمان عدم خسارتها والحفاظ على قوة سيولتها، وفي هذا السياق يعتبر الاستثمار لدى بنك التسويات الدولية ذو خطر ائتمان منعدم تقريباً.

ب. مخاطرة السوق: هي المخاطرة المصاحبة للتغيرات في أسعار السوق: مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ب.1. مخاطرة أسعار الصرف: هي مخاطرة حدوث حركات غير مواتية في أسعار الصرف المشتقة للعملة الأجنبية على نحو يخفض من قيمة الاحتياطات الدولية بالعملة المحلية، كما تنشأ كذلك مخاطرة العملة مع ارتفاع سعر العملة المحلية.

¹ مظهر محمد صالح، المرجع السابق، ص. 2.

² راجع في هذا السياق: _ صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص. 34-36.

-Reserve Bank of India, Op.Cit, pp.16-20.

ب.2. مخاطرة سعر الفائدة: تتطوي على الآثار السلبية للزيادات في عائد السوق التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية للاستثمارات المقترنة بأسعار فائدة ثابتة في حافظة الاحتياطات، وتزداد مخاطر أسعار الفائدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى- كلما ازدادت مدة الحافظة. وبالمقابل فإن الأوراق المالية ذات الأجل القصير تعتبر أقل تعرضا للمخاطر من الأوراق المالية الطويلة الأجل والمقترنة بأسعار فائدة ثابتة.

ج. مخاطرة السيولة: هي المصاعب التي يمكن أن تواجه بيع (تصفية) كميات كبيرة من الأصول على وجه السرعة، وهو ما يمكن أن يحدث عندما تصبح أحوال السوق غير مواتية نتيجة لحدوث حركات معاكسة في الأسعار. وعليه فإن وجود محفظة مالية ذات سيولة عالية يعتبر أمرا بالغ الأهمية في أي إستراتيجية استثمارية لاحتياطات النقد الأجنبي.

د. المخاطرة التشغيلية: وتشمل أنواعا من المخاطر تنشأ عن عدم كفاية الضوابط والإجراءات الداخلية أو فشلها أو عدم مراعاتها على نحو يهدد سلامة نظم العمل وسيرها. ومن هذه المخاطر يمكن ذكر: مخاطرة انهيار نظم المراقبة، مخاطرة الأخطاء المالية، مخاطرة أخطاء القيد المالي،....

2. تحليل تطور وكفاية احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

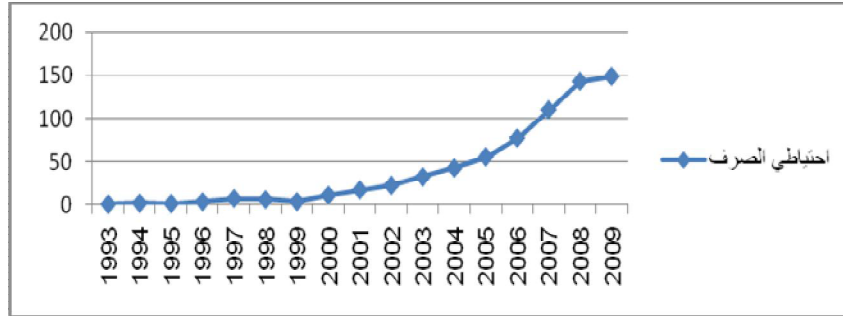
يتناول هذا المحور عنصرين أساسيين وهما: تحليل تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر وذلك منذ العام 1993، وبعد ذلك تستخدم الورقة المؤشرات التقليدية المعتمدة في قياس مدى كفاية الاحتياطات لإبراز إن كانت احتياطات النقد الأجنبي للجزائر في مستوى كاف وامن ومريح وذلك من زاوية الاحتياط للمستقبل.

1.2. تحليل تطور احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر

يوضح الشكل الموالي التطور الذي عرفه احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي للفترة (1993-2009)

الشكل (1): تطور احتياطي النقد الأجنبي للجزائر (1993-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



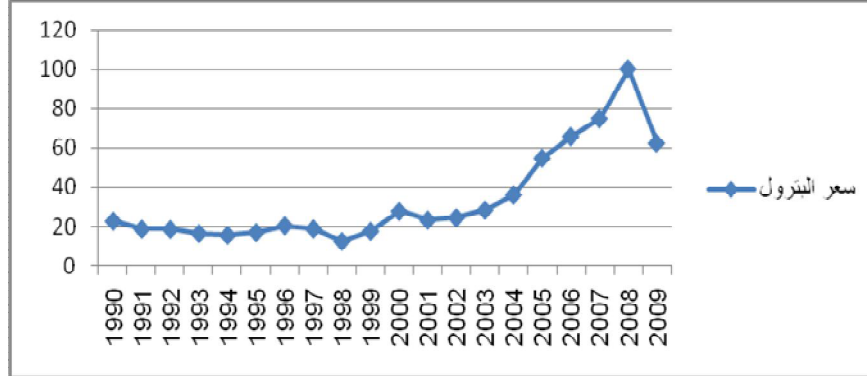
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

من الشكل أعلاه يتضح أن تطور احتياطي الجزائر قد شهد مرحلتين أساسيتين هما:

-مرحلة (1990-1999): تميزت بمستوى متدني من الاحتياطات كان سببها انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من حوالي 22 دولار عام 1990 لتصل إلى حوالي 12.3 دولار عام 1998 (أنظر الشكل أدناه). ولقد شهدت هذه المرحلة لاسيما النصف الأول من عشرية التسعينيات عجز الجزائر عند سداد ديونها الخارجية وطلبها المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى إمضائها لاتفاقية إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى كل من نادي باريس ولندن وهو ما سمح لها بتأجيل سداد ديونها وبالتالي إعادة بناء احتياطاتها.

-مرحلة ما بعد سنة 1999: تميزت بنمو مطرد للاحتياطات حيث بلغت أرقاما قياسية وصلت عام 2009 إلى ما مقداره 148.9 مليار دولار، والسبب وراء ذلك هو الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2): تطور سعر النفط الخام الاسمي (1990-2009) (الوحدة: دولار للبرميل)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

فبعد الانخفاض الذي عرفه سعر البترول من عام 1990 إلى غاية 1998 (باستثناء الارتفاع المسجل عامي 1996 و 1997) بدأ في الارتفاع مجددا حيث بلغ رقما قياسيا سنة 2008 أين وصل إلى 100 دولار للبرميل وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة التي عرفت احتياطات الجزائر خلال هذه الفترة. وبالمقابل شهد عام 2009 انخفاضا كبيرا لسعر البترول حيث استقر عند حدود 62.3 دولار للبرميل وكان ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن حجم احتياطات الجزائر لم يتأثر تبعا لذلك.

2.2. تحليل مدى كفاية احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر

للتأكد من أن المستويات الحالية من الاحتياطات مريحة وآمنة لآبد من معرفة مدى تجاوزه للمعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية لأي دولة ومن أهمها:¹

¹ - International Monetary Fund, Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability, 2000, Retrieved from: <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html>

- مدى تغطية الاحتياطات للمستوردات بالأشهر: أي عدد أشهر العام الموالي من المستوردات من السلع والخدمات، علما أن الحد الأمثل يبلغ ثلاثة شهور على الأقل.

- نسبة الاحتياطات إلى عرض النقد مقارنة بحد أمثل لا يقل عن 20 %.

- نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي قصير الأجل مقارنة بحد أمثل أدناه 150 %.

- الاحتياطات تغطي على الأقل ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

1.2.2. مدى تغطية الاحتياطات للمستوردات بالأشهر

يوضح الجدول الموالي المعطيات الخاصة بمدى تغطية الاحتياطات للمستوردات بالأشهر في الجزائر

الجدول (01): تغطية الاحتياطات من الصرف للمستوردات بالأشهر في الجزائر (1993-2009)

عدد الأشهر	حجم الاحتياطات (مليار دولار)	السنة
1.9	1.5	1993
2.9	2.6	1994
2.1	2.1	1995
4.5	4.2	1996
9.4	8	1997
7.6	6.8	1998
4.6	4.4	1999
12	11.9	2000
14.9	18	2001
17	23.1	2002
18.1	32.9	2003
19	43.1	2004
26.5	56.2	2005
28	77.8	2006
27.4	110.2	2007
35.2	143.1	2008
36.4	148.9	2009

المصدر: الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن احتياطات الجزائر وابتداء من عام 1996 بدأت تتجاوز الحد الأمثل المقدر بـ 3 أشهر على الأقل حيث بلغت عام 2000 ما مقداره 12 شهرا من الاستيراد، ثم مستوى قياسي بـ 36.4 شهر (أي حوالي 3 سنوات) عام 2009، وهو ما يعكس المستوى المريح والأمين لهذه الاحتياطات إذا ما قورنت بالحد الأمثل.

2.2.2. نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود.

يمكن توضيح تطور هذا المؤشر بالنسبة للجزائر في الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور النسبة (الاحتياطات/عرض النقود) في الجزائر للفترة (1993-2009)

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار)(1)	عرض النقود M2 (مليار دج)(2)	سعر الصرف (دج/دولار) متوسط الفترة (3)	عرض النقود M2 مليار دولار (4)	النسبة (4)/(1)
1993	1.5	625.2	23.36	26.76	0.05
1994	2.6	723.5	35.09	20.61	0.12
1995	2.1	799.5	47.68	16.76	0.12
1996	4.2	915.1	54.77	16.76	0.25
1997	8	1081.5	57.73	18.73	0.42
1998	6.8	1287.9	58.74	21.92	0.31
1999	4.4	1789.4	66.5	26.9	0.16
2000	11.9	2025.1	75.3	26.89	0.44
2001	18	2475.2	77.2	32.06	0.56
2002	23.1	2905.8	79.7	36.45	0.63
2003	32.9	3357.9	77.4	43.38	0.75
2004	43.1	3742.5	72.1	51.9	0.83
2005	56.2	4142.4	73.4	56.43	0.99
2006	77.8	4933.7	73.7	66.94	1.16
2007	110.2	5994.6	69.2	86.62	1.27
2008	143.1	6955.9	64.6	107.67	1.32
2009	148.9	7173.1	72.5	98.93	1.50

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المؤشر (الاحتياطات / M2) قد عرفت تطورا متواصلا، حيث انتقلت من 5% عام 1993 لتتعدى 100% عام 2006 ثم لتستقر عند 150% عام 2009. وهو ما يعني أن قيمة هذا المؤشر تجاوزت بكثير الحد الأمثل الذي وضعته المعايير الدولية وهي ألا يقل عن 20%.

3.2.2. مؤشر نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي القصير

الجدول (03): تطور مؤشر نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي القصير للجزائر (1996-2009)

السنوات	الاحتياطات (مليار دولار أمريكي) (1)	الدين الخارجي القصير (مليار دولار أمريكي) (2)	النسبة (2/1)
1996	4.2	0.328	12.8
1997	8	0.162	49.38
1998	6.8	0.186	36.55
1999	4.4	0.195	22.56
2000	11.9	0.222	53.60
2001	18	0.199	90.45
2002	23.1	0.108	213.88
2003	32.9	0.146	225.34
2004	43.1	0.410	105.12
2005	56.2	0.707	79.49
2006	77.8	0.550	141.45
2007	110.2	0.717	153.7
2008	143.1	1.304	109.73
2009	148.9	1.492	99.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هذا المؤشر في تطور مستمر، فإذا كان حده الأمثل وفق المقاييس الدولية هو 150%، فإنه في حالة الجزائر قد تجاوز هذا الحد بكثير، فقد بلغ سنة 1996 ما مقداره 1280%، ثم ليسجل عام 2003 ما مقداره 22534% وهي أعلى نسبة ملاحظة خلال الفترة المدروسة وليستقر مع نهاية 2009 في حدود 9980%. وعليه فاحتياطات الجزائر وفقا لهذا المؤشر كافية وتسمح بتغطية كل ديونها الخارجية القصيرة ما يعني أنها تتوفر على هامش أمان وملاءة مالية خارجية جد معتبرة.

4.2.2. مؤشر تغطية الاحتياطات لودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي

تجدر الإشارة هنا إلى أنه نظر الغياب البيانات الرسمية المتعلقة بودائع غير المقيمين بالعملة الصعبة لدى الجهاز المصرفي في الجزائر فإنه لا يمكن احتساب قيمة هذا المؤشر.

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن الجزم بأن المستويات الحالية لاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر كافية ومريحة وآمنة كونها تتجاوز المعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في تقييم مدى كفاية الاحتياطات، وبالتالي فإن هذا الوضع من شأنه أن يساعد الجزائر في تعزيز قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات الخارجية. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو مدى حسن إدارة هذه الاحتياطات بما يسمح بتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني للبلد في ظل مختلف الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حين لآخر. وهو ما سنحاول الإجابة عليه في المحور الموالي.

3. واقع إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

يتناول هذا المحور استعراض البعض المعلومات المتاحة حول كيفية توظيف احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر، ثم يتطرق بعد ذلك إلى مدى تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وأخيرا يقدم تقييما عاما لسياسة إدارة هذه الاحتياطات.

1.3. عرض بعض المعطيات المتعلقة بتوظيف احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

سنحاول في النقاط التالية أن نقدم بعض المعطيات -على قلتها- حول سياسة توظيف الاحتياطات في الجزائر وذلك بالاعتماد على بعض المعلومات المقدمة من قبل محافظ بنك الجزائر كما يلي:¹

- فيما يخص المبادئ التي تحكم إدارة هذه الاحتياطات: ينتهج بنك الجزائر التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية بتبني مبادئ الأمن والسيولة والمردودية. فمبدأ الأمن يقتضي الحفاظ على قيمة رأس المال من خلال العمل على التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول وهذا بتشكيل محفظة متنوعة الأصول وذات النوعية الرفيعة مع تطبيق الممارسات الملائمة لتخفيف المخاطر؛ أما مبدأ الحفاظ على مستوى عال من السيولة فيكون عبر توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون خطر فقدان القيمة، وذلك طبعاً مع السعي للحصول على المردود الأمثل مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

-في ما يخص مجالات توظيف هذه الاحتياطات فتشمل: البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية مثل: بنك التسويات الدولية، والبنوك التجارية ذات التصنيف الجيد في ما يخص الملاءة والقرض، وأيضاً شراء السندات الحكومية.

- في ما يخص أماكن التوظيف: فإن حوالي 98% من هذه التوظيفات موزعة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

¹ - محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة

2011"، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2011/10/16. متاح على موقع بنك الجزائر www.bank of algeria.dz

-بالنسبة لعملات توظيف هذه الاحتياطات فقد كانت عام 2010 كما يلي: 47.96% بالدولار الأمريكي، 41.38% باليورو.

-خلال الفترة << (2007/2004) كانت أغلب الاحتياطات موظفة في شكل سندات الخزينة (القيم التي تصدرها الدول) وقد اقترنت هذه الفترة مع ارتفاع معدلات الفائدة العالمية. وتدر هذه السندات عائدا سنويا متوسطا ثابتا بلغ عام 2010 معدل 3%.

- بعد الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، قام بنك الجزائر بإرساء إطار مؤسسي لإدارة الاحتياطات يقوم على تبني نهج حذرا في إدارتها وذلك من أجل الحفاظ على الرأس مال المستثمر ضد أي انخفاض في قيمة العملة، كما فرضت مخاطر القروض على بنك الجزائر تقليص الإيداعات لدى البنوك الدولية إلى 1.75% من المبلغ الإجمالي للاحتياطات بعدما كانت سابقا في حدود 20%. وتتدرج هذه السياسة ضمن مبدأ التنويع الذي انطلق عام 2004 بهدف تأمين الاحتياطات ضد الصدمات الخارجية، وكذلك تدنية مخاطر الخسائر في القيمة السوقية للأصول عبر الحفاظ على محفظة مالية متنوعة تتميز بمستوى عالي من السيولة مع أصول قابلة لإعادة البيع في كل الأوقات وذلك في إطار تعظيم العائد المتوقع من توظيفها.

-حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2010 فإن توظيفات احتياطات النقد الأجنبي في الخارج قد حققت عائدا مقداره 4.6 مليار دولار عام 2010 مقابل 4.74 مليار دولار عام 2009، و 5.13 مليار دولار عام 2008 و 3.81 مليار دولار عام 2007 و 2.42 مليار دولار عام 2006.¹

¹- Banque d'Algérie, "Rapport 2010: évolution économique et monétaire en Algérie", Juillet 2011, p.43.

2.3. احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر وتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

بحسب صندوق النقد الدولي فقد حقق الاقتصاد الجزائري أداء قويا خلال العشر سنوات الماضية، نظرا لاقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة. حيث تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض حاد في الدين العمومي والخارجي، إضافة إلى تحويل قدر كبير من الاحتياطات الخارجية وموارد الميزانية العامة إلى صندوق ضبط الإيرادات، مما ساعد على حماية الجزائر من انخفاض أسعار النفط عام 2009 وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية.¹ ومن جانبه يرى محافظ بنك الجزائر بأن سياسة إدارة احتياطي النقد الأجنبي قد أثبتت فعاليتها نظرا لعدم تأثر توظيفات الجزائر خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008.² ووفقا لبعض الخبراء الاقتصاديين الجزائريين فإن خصوصيات الاقتصاد الجزائري جعلته بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية وذلك للأسباب التالية:³

أ/الملاءة المالية الخارجية الجيدة

إن احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات منذ العام 2001 قد مكن الجزائر من التوفر على إمكانيات مالية هامة تم استخدامها في جزء منها للتسديد المسبق لديونها الخارجية عام

¹ - جويل توهاس برناتيه، "الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل"، النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 26 جانفي 2011، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/INT012611Aa.pdf>

² - محمد لكصاسي، المرجع السابق.

³ أنظر في هذا الشأن:

-l'analyse de Mr. le Professeur: Hocine BEN ISSAD, et de Mr. le Professeur: Abdellatif BENACHENHOU, sur l'impact de la crise financière mondiale sur l'Algérie, La Tribune, 06/12/2008.

-l'entretien de Mr. le Professeur: Hocine BEN ISSAD au quotidien ELWATTAN du 5 décembre 2008.

2005، كما ساعدها على مواجهة صدمات انهيار أسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية. فالاحتياطات البالغة عام 2008 ما مقداره 135 مليار دولار تسمح للجزائر بالحفاظ على ملاءتها الخارجية إلى غاية عام 2015.

ب/ ضعف انفتاح وارتباط النظام المالي الجزائري الأنظمة المالية العالمية

لقد انتشرت عدوى الأزمة المالية العالمية سريعا نتيجة تداول أدوات مالية ملوثة (مسمومة) بين مختلف البنوك الدولية بفعل آلية "التوريق"^{*}، حيث أن ميزانيات البنوك أصبحت تضم أصولا مسمومة بمبالغ ضخمة، أدى عدم القدرة على تحصيلها إلى إفلاسها وانهيارها. وبالنسبة للنظام البنكي الجزائري فقد كان في منأى عن هذه التداعيات نتيجة لمحدودية علاقاته المالية والمصرفية خاصة مع بنوك البلدان المتضررة من الأزمة وأيضا لكون نشاطه داخليا أكثر منه خارجيا. كما أنه نظام تقليدي يتعامل بأدوات مالية تقليدية ويسيطر عليه القطاع العام ويتميز بتشديد شروط الإقراض وعدم التوسع في منح القروض، يضاف إلى ذلك ضعف عملية أتمت العمليات البنكية والانفتاح على المعاملات المالية الحديثة في الأسواق المالية الدولية.

ج/ عدم تأثر احتياطات النقد الأجنبي الموظفة بالخارج

توظيف الاحتياطات غالبا ما يكون على شكل ودائع بنكية مدرة للفوائد في بنوك دولية، أو من خلال شراء سندات الخزنة الأمريكية أو الفرنسية مقابل فوائد سنوية. وعليه إذا لم يتأثر بنك الإيداع بالإفلاس فإن هذه الودائع غير

^{*} - يعرف التوريق على أنه إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه المستحقة اتجاه مدينه بعد تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول. وعليه يسمح التوريق للبنك بالتخلص من مخاطر القرض من خلال تحويله إلى المستثمرين في مختلف البورصات العالمية. للاطلاع بشكل موسع راجع:

بن رجم محمد خميسي، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص. 54 وما بعدها.

معرضة لخطر عدم التسديد، أما إذا استثمرت في شراء سندات الخزنة الأمريكية مثلا فهذه الأخيرة مضمونة الإرجاع لأن الدولة الأمريكية هي الضامن. وبالنسبة للجزائر فإن أغلب توظيفاتها لاحتياطاتها -حسب تصريحات المسؤولين- قد تركز في شراء سندات الخزنة الأمريكية ما جعلها بعيدة عن خطر عدم التسديد، ويبقى الخطر الوحيد الذي تواجهه هذه الاحتياطيات هو تقلب أسعار صرف العملات الموظفة بها، وللتقليل من هذا الخطر يقوم البنك المركزي باعتماد مبدأ التنويع حيث يوظفها في أنحاء مختلفة من العالم وبعملات مختلفة.

د/عدم وجود خطر العجز في الميزانية العامة للدولة

استحدثت الجزائر في عام 2001 صندوق ضبط الإيرادات الذي تسجل فيه فوائض الجباية البترولية المحصلة عن تلك المقدرة في قانون المالية، وقد أدى الارتفاع المتواصل والقياسي في أسعار البترول في العشرية الأخيرة إلى تسجيل فوائض هامة في هذا الصندوق بلغت 4200 مليار دينار جزائري عام 2008، وهو ما يسمح للجزائر بضمان التوازن في ميزانيتها العامة في السنوات اللاحقة وبالتالي ضمان مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية المدرجة في الميزانية دون مخاوف من انعكاسات انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية أو حتى انهيارها إلى مادون السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية في الجزائر والمحدد بـ 37 دولار للبرميل.

ه./عدم إنشاء الحكومة لصناديق سيادية

قامت العديد من الدول النفطية التي تراكمت لديها احتياطيات جد هامة من النقد الأجنبي نتيجة الارتفاع المتواصل لسعر البترول، والتي لم تكن لها القدرة على استيعاب هذه الفوائض المالية محليا من جهة، وتفكيرها في مرحلة "ما بعد النفط" من جهة أخرى، بإنشاء ما يعرف "بالصناديق السيادية" بغرض استثمار هذه الفوائض المالية النفطية عن طريق شراء أسهم في بعض المؤسسات العالمية مثلا، وذلك بهدف الحصول على أرباح أو الاستفادة من

فائض القيمة الناتج عن ارتفاع سعر هذه الأسهم في البورصات. ولكن بفعل تداعيات الأزمة المالية انهارت أسهم العديد من الشركات العالمية وتكدت هذه الصناديق خسائر فادحة. وبالنسبة للجزائر فإن عدم توفرها على هكذا صناديق جعلها بعيدة عن مثل هذه التداعيات.

3.3. تقييم سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر

باعتقادنا فإن سياسة إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر تعاني من بعض النقائص نلخصها في ما يلي:

- غياب الشفافية والإفصاح في تسيير هذه الاحتياطات نظرا لعدم وجود بيانات وتقارير سنوية أو نصف سنوية عن كيفية تسييرها وأماكن توظيفها، والخسائر التي تتعرض لها، على الرغم من أن قانون النقد والقرض في الجزائر يمنح مجلس النقد والقرض مسؤولية إدارة هذه الاحتياطات¹.

- أن مبدأ التنويع المعتمد في إدارة هذه الاحتياطات موجود فقط على مستوى عملات التوظيف، ولكن طرق التوظيف تبرز سيطرة سندات الخزينة التي تصدرها الدول، يضاف إلى ذلك غياب فكرة إنشاء صناديق سيادية لشراء أسهم شركات أجنبية أو شراء شركات أجنبية بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية لإرساء قاعدة صناعية وطنية، وهو ما يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية الطويلة الأجل (الاتجاه الجديد: من السيولة إلى العائد) في إدارة هذه الاحتياطات والتركيز فقط على المنافع والمكاسب اللحظية (أو الرؤية قصيرة الأجل) من خلال التركيز فقط على مبدأي "السيولة والأمان".

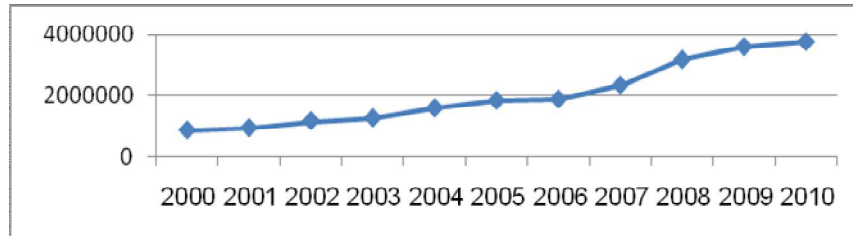
¹ - أنظر المادة 62 من الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سبتمبر 2010.

- غياب البيانات والمعلومات حول احتياطي البلد من الذهب مثل: نسبته من إجمالي الاحتياطات ومكان توظيفه والعوائد المحققة عليه وعمليات الشراء التي تتم عليه سواء من صندوق النقد الدولي أو من بلدان أخرى.

- عدم توفر معلومات حول كيفية رسم سياسة استثمار هذه الاحتياطات ومعايير اختيار تركيبة العملات، وكذا مدى اعتماد التقنيات الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر المرتبطة بتوظيفاتها كإدارة مخاطر القرض ومخاطر السوق (خطر العملات، وخطر أسعار الفائدة) وخطر السيولة والخطر التشغيلي ونظام الرقابة، وعدم السعي للحصول على شهادة الايزو ISO في مجال إدارة هذه الاحتياطات لاسيما معيار ISO 27001.

- إن كثرة مستوردات الجزائر التي تجاوزت 40 مليار دولار خلال الفترة (2009/2010)، ونموها المفرط بمعدل وصل إلى 300 بالمائة خلال الفترة (2004/2009) كما يوضحه الشكل أدناه يعتبر عاملا مساعدا على استنزاف العملة الصعبة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات. فالدولة تقوم بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد. بالإضافة إلى أنه لا توجد فلسفة اقتصادية واضحة تجعل الإيرادات المالية للاقتصاد الجزائري متنوعة وليس من مورد أحادي فقط بسبب البيئة الجزائرية غير جاذبة للاستثمار الأجنبي ولدخول العملات الصعبة.

الشكل (03): تطور الواردات في الجزائر (2000-2010) الوحدة: مليون دج



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

خاتمة وتوصيات

في نهاية هذا البحث ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد السلطات في الوصول إلى تبني السياسات السليمة في إدارة هذه الاحتياطات باعتبارها ضرورة لتعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها المساهمة في الاستقرار والشفافية والحد من مواطن الضعف الخارجية ومن هذه التوصيات ما يلي:

- في ظل عدم وجود مصلحة مكلفة بتسيير احتياطات النقد الأجنبي في الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر نقترح إنشاء مصلحة تكون مثلا تحت تسمية دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية تكون وظيفتها رسم السياسات الاستثمارية الملائمة لهذا الادخار العمومي وفق أفضل الممارسات الدولية، مع ضرورة توافق نظام معلومات الأمان والتسيير لهذه المصلحة مع متطلبات معيار ISO 27001.

- العمل على دعم إجراءات بنك الجزائر في توفير احتياطات أجنبية متنوعة والتقليل من الاعتماد على الدولار كعملة احتياط رئيسية، والسعي لتشكيل سلة عملات تحتوي على العملات الأجنبية القوية كاليورو والين بالإضافة إلى الذهب وذلك للحد من التقلبات في قيمة الاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر الدولار مقابل العملات الدولية الأخرى.

- من الضروري وضع حد أدنى وآخر أعلى للاحتياطات الدولية وأن يكونا معلومين، مع بيان آلية احترام تلك الحدود وأيضا متى وكيف وأين تستخدم الاحتياطات الدولية وما علاقة ذلك بعجز أو فائض ميزان المدفوعات وما هي وظيفتها الإنقاذية عند تعرض موارد النفط إلى انخفاض كبير أو ما هو أسوأ من ذلك.

-تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية: وذلك بإعلام الجمهور بكل ما يتعلق بتسيير هذه الاحتياطات من خلال دوريات ومنشورات وتقارير سنوية أو نصف سنوية. كما أن الانضمام إلى "النظام الخاص لنشر البيانات"¹ (SDDS) * لصندوق النقد الدولي والنموذج المرتبط به عن بيانات الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية والتي يمكن الاطلاع عليها شهريا يساهم في تعزيز هذه الشفافية؛

-ضرورة إدارة الاحتياطات الرسمية وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات الاقتصاد؛

-التفكير في أفضل البدائل والسبل والوسائل الاستثمارية لتحويل الثروة البترولية إلى ثروة رأسمالية منتجة ومتجددة على سطح الأرض تتجاوز عائداتها الإنتاجية قيمة النفط المستخرج. وفي هذا الإطار تبرز أهمية استخدام احتياطي النقد الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الجزائري، فرغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين البنية التحتية من خلال برامج الاستثمارات العمومية والتوسع في إتاحة الخدمات العمومية وزيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض... لكن تبقى صادراتها الأقل تنوعا في العالم مقارنة بغيرها من البلدان المنتجة للنفط.

¹ للاطلاع بشكل أوسع حول هذا الموضوع راجع: أن ي كيستر، "تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 37، جوان 2000.

* SDDS = Special Data Dissemination standards.

قائمة المراجع

- صندوق النقد الدولي، "المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي"، واشنطن، سبتمبر 2001. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<https://www.imf.org/external/np/mae/ferm/ara/guidea.pdf>
- مظهر محمد صالح، "مهام إدارة الاحتياطي الرسمي النقدي الأجنبي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني"، حزيران 2009. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=66703>
- سنان محمد رضا الشبيبي، "احتياطي العملة الأجنبية: أهميته وبعض نتائج الاقتطاع منه"، جريدة المدى، عدد 2694، الصادرة بتاريخ 2013/1/7. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.almadapaper.net/>
- Reserve Bank of India, "Half Yearly Report on Management of Foreign Exchange Reserves April – September". Department of External Investments and Operations Central Office Mumbai, 2009.p. Retrieved from:
<http://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/HRS250311F.pdf>
- International Monetary Fund, Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability, 2000, Retrieved from
<http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.html>
- محمد لكصاسي، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011"، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2011/10/16. متاحة على الموقع بنك الجزائر www.bankofalgeria.dz.
- بن رجم محمد خميسي، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- Banque d'Algérie, "Rapport 2010: évolution économique et monétaire en Algérie", Juillet 2011.
- l'analyse de Mr. le Professeur: Hocine Benissad, et de Mr. le Professeur: Abdellatif benachenhon sur l'impact de la crise financière mondiale sur l'Algérie, *La Tribune*, 06/12/2008.
- l'entretien de Mr. le Professeur: Hocine Benissad au quotidien « *ELWATTAN* » du 5 décembre 2008.
- الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، سبتمبر 2010.
- أن ي كاستر، "تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطات الدولية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، المجلد 37، جوان 2000.
- جويل توهاس برناتيه، "الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل"، النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 26 جانفي 2011. متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/INT012611Aa.pdf>

العوائد النقدية وغير النقدية للاستثمار في التعليم

د. فيصل بوطيبة¹

ملخص:

يترتب عن الاستثمار في التعليم جملة من العوائد المتباينة سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات. وفي هذا الصدد، يُميز الباحثون في اقتصاديات التعليم ما بين العوائد النقدية وغير النقدية. فيما يخص الشكل الأول من تلك العوائد، يسهم التعليم عملياً في رفع مستوى الأجور ومعدلات النمو الاقتصادي. أما فيما يخص الشكل الآخر منها، يُحسّن التعليم من أوضاع الأفراد الحياتية من خلال مثلاً تقليص كل من معدلات الخصوبة، وفيات الأطفال ومعدلات الجريمة. كما أنه يُعزز رأس المال الاجتماعي والسلوكيات المدنية وغير ذلك من العوائد. إن الهدف المتوخى من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الدور الاقتصادي للتعليم متمثلاً في جملة العوائد المترتبة عن الاستثمار فيه. **الكلمات المفتاحية:** التعليم، رأس المال البشري، الاستثمار، العوائد النقدية وغير النقدية.

Abstract:

Investment in education yields various kinds of returns either for individuals or for the society as a whole. In fact, economists of education distinguish between monetary and non-monetary returns. The former refers to rising wages and spurring economic growth while the latter refers to improving human well-being such as reducing fertility rates, infant mortality and crime rates. Furthermore, education contributes to strengthening social capital and civic behaviors and so on. The purpose of this paper is to shed light on the economic role of education which is the sum of these returns to investing in education.

¹ - أستاذ محاضر، جامعة سعيدة.

مقدمة:

خلال العقود القليلة الماضية، تغيرت كثيرًا نظرة الاقتصاديين إلى التعليم. فبعدما كان يُنظر إليه كونه خدمة استهلاكية تقدمها الحكومات للأفراد قصد إشباع حاجة خاصة فقط، اتضح لاحقًا -وبالدلائل العلمية والعملية- أن التعليم يُعد بحق استثمار في رأس المال البشري يتطلب تكاليف مختلفة ويدر مقابل ذلك عديدًا من العوائد النقدية وغير النقدية على الأفراد وعلى المجتمع ككل. وقد بات هذا التفكير هو السائد في منطق الأكاديميين وصانعي القرار اليوم.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلقاء بعض الضوء على أبعاد الموضوع وذلك من خلال رصد جانب من الدراسات الدولية التي تؤكد على الأهمية القصوى للاستثمار في التعليم بهدف تحقيق تلك العوائد النقدية وغير النقدية.

أولاً: العوائد النقدية من التعليم

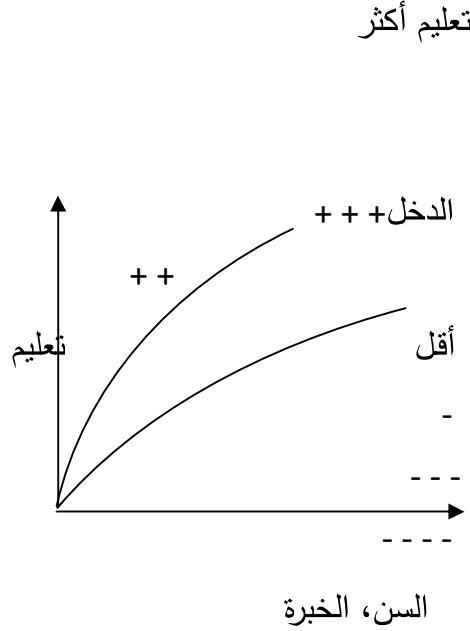
يعد سوق العمل القناة الرئيسة التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثمة التقليل من ظاهرة الفقر. فالتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري يعمل على تنمية مهارات ومعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل. وطبعاً فإنه سيكون لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع.

إن تحقيق العائد الخاص الذي يتمثل في ما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية لاعتبار الفرد غاية التنمية بينما تحقيق عائد اجتماعي ممثلاً أساساً في النمو الاقتصادي هو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة لها.

1. العائد الخاص من التعليم:

يوضح الشكل أدناه وجود علاقة ايجابية ما بين مستوى تعلم الأفراد وأجورهم حيث أن كل سنة دراسة إضافية يقابلها زيادة في الأجر. هذه النتيجة التي تعبر عن جوهر الاستثمار في الرأسمال البشري تتضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والأجر في الحاضر مقابل تعليم أكثر والأجر في المستقبل. وهي نتيجة تنطبق على كل بلد يتوفر على إحصائيات عن سلاسل الدخل-عمر.

الشكل 1: علاقة التعليم بالدخل عبر الزمن



Source: George Psacharopoulos, “returns to investment in education: A further update”, policy research working paper 2881, World Bank, 2002 , p 100.

2. العائد الاجتماعي من التعليم:

إن ربحية الاستثمار البشري لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفردي. فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي. ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم ما بين 1960 و1985 بزيادة قدرها 0.6% في إنتاجية البلدان الأعضاء. كما قدر البنك العالمي معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10% سنوياً ما بين 1960 و1995 في منطقة (OECD). وهو ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد وليس لأولئك المنفعين منه بشكل مباشر.¹

إن نمو رأس المال البشري يعد في ذات الوقت شرطاً ونتيجة للنمو الاقتصادي.² ذلك أن نمو رأس المال البشري سيزيد من الناتج الحدي لرأس المال المادي وبالتالي تراكم رأس المال المادي، والنتيجة زيادة الناتج output بشكل مباشر وغير مباشر.

بالمقابل، يؤدي نمو رأس المال المادي إلى زيادة الناتج الحدي لرأس المال البشري ومن ثمة زيادة الطلب على رأس المال المادي بشكل أكبر مقارنة بالعمالة غير الماهرة unskilled labour، وذلك في حال ما كان رأس المال البشري مكماً لرأس المال المادي بدلاً عن هذه العمالة. هذا ويمكن التمييز بين اتجاهين في أدبيات علاقة التعليم بالنمو: النظرية النيوكلاسيكية المستندة على نموذج Solow ونظرية النمو الداخلي Endogenous growth التي تطورت خلال العقد المنصرمين. وبينما لا ترى النظرية الأولى دوراً مباشراً للتعليم –

¹-Tom Healy, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin juillet 1998, p 32.

²-Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper 803, 1981, p 16.

باعتباره عاملاً يتحدد خارجياً - فإن النظرية الثانية قد ركزت على إقحامه في نماذجها الرياضية معتبرة إياه واحداً من عوامل الإنتاج. والتعليم وفقاً لهذه النظرية يؤثر على النمو من خلال قناتين هما:¹

أولاً، إن رأس المال البشري مدمج ظاهرياً كمدخل input في دالة الإنتاج، وذلك من خلال نمذجة خيارات الاستثمار التعليمي الفردية وكذا من خلال الأثر الخارجي لرأس المال البشري.

ثانياً، إن العوامل المسببة للنمو الداخلي (تحديداً التقدم التقني) مرتبطة بشكل واضح بمخزون رأس المال البشري، وذلك إما بافتراض أن رأس المال البشري ينتج مباشرة التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة وأنه مدخل أساسي في قطاع البحث والتطوير (R&D) الذي يبتكر تكنولوجياً أو معرفة جديدة.

3. التعليم وتوزيع الدخل:

وكما أن للتعليم علاقة بالدخل فطبيعياً أن تكون له صلة مباشرة بتوزيع الدخل. والواقع أنه في عديد من البلدان النامية والفقيرة يعمل النظام التعليمي على تعميق التفاوت في الأجور بدلاً من تقليصه. ذلك أن ارتفاع تكاليف التمدرس خاصة في التعليم الثانوي والعالي يحول دون استمرار أبناء الفقراء في الدراسة. ويمكن تفسير هذه اللامساواة في توفير الخدمة التعليمية بناءً على سببين أساسيين:²

أولاً، التكلفة الخاصة للتعليم الابتدائي - وبالأخص تكلفة الفرصة لعمل أطفال الأسر الفقيرة - تكون أعلى للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظرائهم الأغنياء.

¹ - Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000, p 5.

² - Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001, p 1.

ثانياً، الفوائد المتوقعة من التعليم الابتدائي تكون متدنية للتلاميذ الفقراء مقارنة بنظائرهم، خلافاً للحالة الأولى.

إن ارتفاع التكلفة من جهة وتدني الفوائد من جهة أخرى يجعل العائد من التعليم متدنياً للفقير، والنتيجة غالباً هي مغادرة مقاعد الدراسة في مراحل مبكرة (drop out).

ويؤكد هذا الاستنتاج إحدى الدراسات الحديثة في واحدة من أفقر بلدان العالم، البنغلاداش حيث خلص Alia Ahmed في دراسة له أن التفاوت في الالتحاق بالتعليم الثانوي يعد السبب الرئيس لتقشي الفقر في البنغلاداش.¹ ذلك أن ارتفاع تكلفة التعليم الثانوي - سواء المباشرة أو تكلفة الفرصة - يضطر الأسر الفقيرة لسحب أبنائهم من المدارس.

بناءً على ما سبق، من الضرورة بمكان مراجعة السياسة التعليمية لجعل التعليم - الذي يعد حقاً جوهرياً للجميع - متاحاً من الابتدائي إلى الجامعة، لأن ذلك سيعمل على تحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثم تقليص مستوى التفاوت. فقد أوضحت بعض الدراسات بناءً على بيانات مقطعية لـ 49 بلداً للفترة 1960 - 1990 أن زيادة عدد الملتحقين بالمدارس والمزيد من العدالة في توزيع الخدمات التعليمية يساهم بشكل واضح في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.² وقد أشارت نتائج الدراسة هذه - التي خصت عينة من البلدان النامية - إلى أن زيادة قدرها درجة واحدة في الانحراف المعياري في الملتحقين بالتعليم (مؤشر العدالة التوزيعية للتعليم) تسهم في خفض معامل جيني بـ (0.03). كما أوضحت النتائج أنه بإدخال متغير الإنفاق الاجتماعي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في معادلة الانحدار فإنه من شأن ذلك أن يخفض قيمة معامل جيني

¹ - Idem.

² - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأسمال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص ص 24-25.

ب(0.2). ويمكن أن تعمل سياسة الإنفاق الاجتماعي على التأثير على التعليم والتوزيع من خلال آليتين؛ الأولى أن هذا الإنفاق يتضمن تحويلات مباشرة للفقراء والثانية أن هذا الإنفاق يحفز الفقراء على استهلاك الخدمة التعليمية وبالتالي يساهم في تعزيز الرأسمال البشري.

وفي هذا الإطار يؤكد بعض الاقتصاديين على أهمية المشاركة السياسية في سياق عدالة التوزيع بناء على نظرية Sen في التنمية، التي قوامها توسيع الحريات، إذ أن حرية الممارسة السياسية تعزز من حرية التعليم وذلك بضمانه كحق جوهري لجميع البشر. فقد "طور Bourguignon و Verdier (1997) نموذجاً للنمو لاستكشاف ما يترتب على جعل النظام السياسي متغيراً يتحدد داخل النموذج. هذا وقد تمت صياغة النموذج لهذا الغرض بافتراض أن المشاركة السياسية تعتمد كدالة سلوكية على مستوى التعليم للفرد، وأن هناك تكلفة ثابتة للاستثمار في التعليم يصعب على الفقراء مقابلتها في ظل غياب تحويلات من الشرائح الغنية المشاركة في العملية السياسية... ويوضح تحليل هذه الأنماط التوازنية لمستويات وسيطة لدخل الفرد ودرجة عدم عدالة التوزيع الابتدائية أن هناك ما يؤكد وجود منحني kuznets حيث تم استنباط مرحلتين لنمو الاقتصاد؛ في المرحلة الأولى سيكون هناك استثمار محدود في رأس المال البشري ومشاركة سياسية محدودة دون أن تكون هناك تحويلات داخلية من الشرائح الغنية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عدم عدالة توزيع الدخل الصافي في المجتمع (بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب). وفي المرحلة التالية يتمكن كل الأفراد من مراكمة رأس المال البشري ويشترون في الحياة السياسية، حيث تتمكن الأغلبية من تشريع تحويلات الدخل من الأغنياء للفقراء، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع."¹

¹ - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت، ص 14.

ثانياً: العوائد غير النقدية من التعليم

فضلاً على دور التعليم في تحقيق الأهداف الاقتصادية – ممثلة في العوائد النقدية monetary returns – فإن للتعليم دور حاسم أيضاً في تحقيق بقية الأهداف والتي تعبر في واقع الأمر عن الوجه الآخر للتنمية الإنسانية. ويصطلح الباحثون على تلك الأهداف بالعوائد غير السوقية أو غير النقدية للتعليم (Non market /Non monetary returns) وهي كل ما يعود على الفرد والمجتمع من مزايا عدا الاقتصادية منها جراء الاستثمار في التعليم.

إن التركيز على الجانب الاقتصادي في العملية التنموية وإهمال جانب أو جوانب أخرى إنما هو انتقاص من حقوق الأفراد، ومن ثمة فهو تشويه وتعطيل للتنمية مهما تحقق من مكاسب مادية. وفي هذا الصدد، تستطيع السياسة التعليمية أن تخلق توازناً وتكاملاً ما بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها.

1. التعليم والصحة:

لقد أجريت عديد من الدراسات عن أثر التعليم على حياة الفرد والمجتمع. ومن ذلك أثره على صحة الأفراد، وحسب Feinstein (2002)، توجد ثلاث قنوات من خلالها يؤثر التعليم على الصحة:¹

أ.العوامل الاقتصادية: وذلك من خلال دخل وعمل الفرد؛ فارتفاع مستوى الدخل يحفز الأفراد للقيام بنشاطات صحية واستهلاك جيد من الأغذية. أيضاً فارتفاع

¹ –Julie Owens, “A Review of the social and non-market returns to education”, July 2004.

[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]

المستوى التعليمي يسمح للأفراد بامتهان وظائف ليس فيها إجهاد (less stressful).

ب. السلوك المتعلق بالصحة: مثل النظام الغذائي، التدخين، نمط استهلاك الكحول وغير ذلك. فقد توصل Wolfe & Zuvekas (1997) إلى أن الأفراد المتعلمين أقل الناس إدماناً على التدخين وأن المدخنين منهم أقل تدخيناً في اليوم.

ج. العوامل النفسية الاجتماعية: إذ أن الأفراد المتعلمين يتمتعون بثقة عالية في النفس ولهم مكانة اجتماعية مرموقة. وطبعاً فإن لذلك أثر على صحتهم كما أنهم أقل عرضة للأمراض النفسية والعقلية.

وبتعدى أثر التعليم على صحة الأفراد إلى صحة أسرهم كذلك. فكلما كان الأبوان -خاصة الأم- أكثر تعليماً انعكس ذلك إيجاباً على صحة أبنائهم.

بالإضافة لذلك، فإن تحسن صحة الأفراد سيكون له أثر جيد على التعليم. وفي دراسة لـ Emanuele Baldacci وآخرون (2005) فإن رأس المال الصحي يسهم في تراكم رأس المال التعليمي بمرونة تبلغ 1.3، وهذا يعني أن زيادة في رأس المال الصحة بمقدار 10٪ ترفع رأس المال التعليمي بـ 13٪. وبالتالي فإن أحوال الصحة الجيدة تساعد على تحقيق نتائج تعليمية أفضل إلى حد كبير في البلدان النامية.¹

2. التعليم والخصوبة:

تشير الدلائل العلمية والعملية إلى وجود دور إيجابي لتعليم المرأة على الخصوبة (Fertility) واستعمال موانع الحمل (Contraceptiveuse)؛ إذ ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة، مشاركتها في سوق العمل والخصوبة؛

¹ - إيمانويل بالداشي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005، ص 22.

فالتعليم يزيد من تكلفة الفرصة لوقت المرأة من خلال الأثر الإيجابي لفرص الحصول على دخل من سوق العمل. وكلما كان المستوى التعليمي مرتفعاً كانت فرصها في العمل أكبر، ومن ثم فسيكون ذلك على حساب نشاطاتها غير السوقية - أي داخل المنزل، بما في ذلك تربية الأولاد. وعليه فالنتيجة هي الإقلال من الإنجاب.

في دراسة لـ Ainsworth وآخرون (1996) حول علاقة تعليم المرأة والإنجاب واستعمال موانع الحمل في 14 بلداً من إفريقيا جنوب الصحراء توصلت إلى ما يلي¹:

- تدني المستوى التعليمي للنساء في مرحلة الإنجاب من أقل من سنتين إلى ستة سنوات.
- للسنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي علاقة سلبية بالخصوبة في نصف عدد البلدان تقريباً.
- للتعليم الثانوي أثر قوي وإيجابي على الخصوبة في كل البلدان.
- لتعليم المرأة أثر إيجابي على استعمال موانع الحمل بالنسبة لكل مراحل التعليم.
- هناك دور محدود لتعلم الزوج على استعمال موانع الحمل مقارنة بتعليم الزوجة بالنسبة لجميع الحالات، وكذا على الخصوبة بالنسبة لكل الحالات.

¹ - Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996, p 85.

- رغم تجانس أثر التعليم المذكور آنفاً في هذه البلدان تقريباً إلا أنه يوجد تباين مقارنة بجهات أخرى من العالم. والسبب هو اختلاف في توجيه التعليم، أسواق العمل، برامج التخطيط الأسري وغير ذلك.

وفي ذات السياق، هناك من يحذر من فرضية وجود علاقة للتعليم بالخصوبة، وذلك استناداً للاعتبارات التالية:¹

أولاً، إذا كان توسيع فرص العمل هو القناة التي من خلالها يؤثر التعليم على الخصوبة، فإنه من المهم تحديد المساهمة النسبية للاستثمار في النشاطات المهنية مقارنة بتوسيع فرص التعليم. فقد يكون للأموال المخصصة لتلك النشاطات أثر أكبر على الخصوبة وبشكل مباشر لو أن نفس الأموال كانت مخصصة لتوسيع التعليم.

ثانياً، إن فرضية علاقة "التعليم - سوق العمل - الخصوبة" تقضي بأن الاستثمار في تعليم المرأة قد يكون أقل فعالية في تقليص الخصوبة في المناطق الريفية حيث قليل من النساء يجدون عملاً حسب مستواهن التعليمي. وإذا كان تقليص الخصوبة من مزايا التعليم الاجتماعية، فإنه يتعين معرفة كيف أن مثل هذا التغير في السلوك يتأثر بالتعليم وكيف يتفاعل مع باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

ثالثاً، لأن سوق العمل في الحضر يتميز بحدة المنافسة وظاهرة "المصفاة" فإنه يتعذر على كثير ممن لهم مستوى تعليمي - مهما كان - المكوث في المنزل، الأمر الذي يقلل من احتمال تخفيض الخصوبة على الأقل حتى حين الحصول على عمل.

¹- Michael Todaro, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992, p 305.

3. التعليم وتقليص وفيات الأطفال:

إن للتعليم علاقة بانخفاض معدلات وفيات الأطفال (Infantmortality)؛ فكلما تحسن المستوى التعليمي للأمهات، تلاشى احتمال وجود وفيات لدى الأطفال أقل من خمس سنوات. وفي هذا السياق، تشير دراسة Mac Manon (2000) عن طبيعة هذه العلاقة في 87 بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أن البلدان التي يتدنى بها التعليم الثانوي للنساء (كالمكسيك، تركيا بريطانيا والمجر) بها معدلات أعلى من وفيات الأطفال. وفي بلد كالبرتغال الذي شهد توسعا هائلا في معدلات قيد البنات منذ 1990 انخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل معتبر.¹ ويعزز ذلك أيضا ما توصل إليه Schultz (2002) من أن زيادة سنة دراسية واحدة للأمهات- سواء في الريف أو الحضر- يؤدي إلى انخفاض في وفيات الأطفال بمعدل بين 5 إلى 10٪ في البلدان ضعيفة الدخل.²

4. التعليم ورأس المال الاجتماعي:

يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، فهو يسهم كذلك في تعزيز رأس المال الاجتماعي Social Capital من خلال توطيد العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد وغرس القيم وكذا الثقة في مؤسسات الدولة. وفي الواقع، ثمة صلة وثيقة بين شكلي رأس المال هذين؛ فحسب Gary Becker (2002)، يمثل رأس المال الاجتماعي جزءا خاصا من رأس المال البشري، فإذا كان هذا الأخير يتعلق بالفرد- أي معرفته وخبراته- فإن رأس المال الاجتماعي يخص علاقة الفرد بباقي الأفراد.³

¹ Julie Owens, op.cit, p 11.

² Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 608.

³ "An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002, p 23.

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي لم يحظ باهتمام يضاهي اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد على دوره في النمو الاقتصادي. وذلك من خلال خلق انسجام اجتماعي social cohesion بين فئات المجتمع. وقد توصل wolfe وآخرون (1997) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم المال والوقت المبذول في الأعمال الخيرية من جهة وكمية التعليم من جهة أخرى¹.

5. التعليم والحد من الجريمة:

ثمة أيضا صلة للتعليم بالجريمة، فحسب Freeman (2000) فإن تدني المستوى التعليمي يترتب عنه تفاقم ظاهرة البطالة والتفاوت وهو ما قد يؤدي في الأخير إلى تنامي الجريمة². وعلى سبيل المثال تشير دراسة أجريت في الولايات المتحدة إلى أن أكثر من 60% من نزلاء السجون قد أمضوا أقل من 12 سنة فقط من الدراسة. وتشير كذلك بعض الدراسات إلى أن تكلفة السجناء عادة ما تزيد كثيرا عن تكلفة التعليم. ففي أحد سجون Illinois الأمريكية بلغت التكلفة السنوية لكل نزيل أكثر من عشرة أضعاف ما ينفق على تعليم طفل سنويا في المدارس العامة. وتشير دراسة أخرى عن آثار التسرب في الولايات المتحدة إلى أن إجمالي تكلفة الجريمة- التي يعتقد أنها ترجع جزئيا إلى انخفاض المستوى التعليمي- بلغت 8.2 مليار دولار بما في ذلك الدخول الضائعة على نزلاء السجون، وتفترض الدراسة أنه لو تم أيعاز نصف هذه التكلفة كحد أقصى لنقص التعليم، فإنه يمكن توفير 4.1 مليار دولار من خلال مزيد من التعليم³.

¹- Julie Owens, op.cit, p 13.

²- Colm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000, p 36.

³- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص

على هذا الأساس، فإن إصلاح التعليم قصد الحد من ظاهرة التسرب المدرسي من جانب وغرس المثل الأخلاقية من الجانب الآخر يعد مطلباً ملحا في سبيل تقليص الجريمة، سواء تعلق الأمر بالجريمة الاجتماعية أو الاقتصادية لان النتيجة في المحصلة هي تكبد خسائر فادحة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وفضلا على ما تقدم، فإن للتعليم دور محوري في تجنب النزاعات Conflict prevention وكذا في إعادة إعمار المجتمعات بعد مرحلة النزاع. يستحق التعليم إذا أن يحظى بالأولوية في إعادة الاعتبار الإنساني لان كل نظام تعليمي كما انه لا تغذيه أسباب العنف بإمكانه أيضا القضاء عليها. وعلى هذا الأساس فإن تجاهل التعليم أو إرجاء إصلاح التعليم لا يمكن عده خيارا صائبا.¹

لكن يجب الأخذ في الحسبان تباين أسباب النزاعات القائمة أو المحتملة، فهناك دوافع عرقية أو دينية وأخرى سياسية أو جغرافية وغير ذلك. وعليه فانه من الضرورة بمكان إعادة النظر في النظام التعليمي وفقا لتلك الأسباب والدوافع. في دراسة حديثة لعلي عبد القادر علي (2006) عن التعليم في السودان ما بعد النزاع،² توصل إلى أن التعليم تأثر سلبا بمرحلة النزاع حيث تدنى متوسط سنوات التعليم للفرد سنة 2000 إلى 2.14 سنة (دون مستوى أفريقيا جنوب الصحراء 3.52 سنة) للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، كما تدنى معدل العائد على التعليم إلى 6٪ للسنة الدراسية (دون المستوى العالمي 10٪). إضافة إلى زيادة التفاوت في توزيع التعليم حيث بلغ معامل Gini لتوزيع التعليم 0.725 في ذات السنة. وخلص الباحث إلى ضرورة تبني إصلاح ملائم للتعليم يأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع التعليم والتوازن الجهوي بين الشمال والجنوب. ومن أجل أن يبلغ متوسط سنوات الدراسة أربع سنوات للفرد في أفق عشرين سنة القادمة، يجب أن ينمو

¹ - Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, world bank, p 01.

² - Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait, 2006.

مخزون رأس المال بمعدل 9.1 ٪ سنوياً وهو ما يستلزم إعادة النظر في الإنفاق على التعليم.

6. التعليم والبعد الثقافي:

إلى جانب دور التعليم في الأهداف الاجتماعية والسياسية، فإنه ينظر إلى التعليم على أنه أهم وسيلة لتحقيق الأهداف الثقافية للمجتمعات. فمن مهام التعليم نقل ثقافة المجتمع بين الأجيال المتعاقبة. فكل مجتمع ثقافة عامة يتميز بها عن سائر المجتمعات تعبر عن ثوابته الراسخة من لغة ودين وعادات وتاريخ وغير ذلك.

إن هذه المهمة الأساسية للتعليم تمثل تحدياً للذات الثقافية وصون الخصوصية الثقافية أمام التحديات التي تحملها العولمة في صورتها الثقافية أو ما يعرف بالغزو الثقافي. لكن بالمقابل لا ينبغي أن يكون التعليم وسيلة للانغلاق والانطواء بل من مهمته أيضاً الانفتاح على ثقافات الغير من أجل غرس فكرة التعايش بين الثقافات وذلك في سبيل تغليب العالمية والحد من سلبات العولمة.

فضلاً عن ذلك، فالتعليم أداة للتغيير الاجتماعي من خلال محاربة الأفكار والعادات البالية التي من شأنها تعطيل مسار العملية التنموية وكذا تكييف الذهنيات مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك.

7. التعليم والبعد السياسي:

وفي المجال السياسي، يعتبر من أهداف التنمية الإنسانية كذلك تعزيز الحرية السياسية للأفراد التي تكمل باقي الحريات الأساسية. وقد أثبتت الدراسات أن الديمقراطية ضرورة حيوية للتنمية والنمو، وأن الدكتاتورية وقمع الحريات وغياب المشاركة والمساءلة السياسية كلها عوامل تعيق التنمية. وكما يقول Amartya Sen، فإن المجاعات لا يمكن أن تظهر في بلد يتمتع بالديمقراطية. وبالتالي "فإن تبصير المواطن بالغايات السياسية والمدنية يعتبر من المقومات الأساسية

في كل عمل تربوي لأي مجتمع يسعى نحو الديمقراطية، إلا أنه يجب عدم استغلال الجانب السياسي والمذهبي في العمل التربوي لخدمة أغراض خاصة فيها انحياز لمذهب معين.¹

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تبين جانب من العوائد المختلفة من الاستثمار في التعليم بالنسبة للأفراد والمجتمعات. وقد اتضح بشكل جلي أن المسألة لا تتعلق بتحقيق عوائد نقدية وحسب مثل رفع الأجور بالنسبة للأفراد ومعدلات النمو بالنسبة للدولة، وإنما هناك عديد من العوائد الأخرى غير النقدية التي لا تقل شأنًا عن العوائد النقدية مثل تحسين صحة الأفراد، تقليص معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال، الحد من الجريمة وكذا تعزيز رأس المال الاجتماعي والوعي السياسي إلى غير ذلك من العوائد.

وبناءً عليه يبقى على عاتق الحكومات مسؤولية جسيمة قصد توسيع التعليم كماً وتحسينه كيفاً حتى يتسنى لها ولأفرادها تحقيق عوائده المختلفة.

¹ - إدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص

المراجع:

1. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية والرأسمال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
2. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، د.ت.
3. إيمانويل بالداشي، "ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2005.
4. إيدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
5. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
6. Alia Ahmad, " inequality in the access to education and poverty in Bangladesh", Poverty conference, Stockholm, 2001.
7. Ali Abdelgadir Ali, On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results, Arab planning institute, Kuwait.
8. An interview with Gary Backer", The region review, Federal reserve bank of Minneapolis, united states, June 2002.
9. Barbara Siansi et al, The returns to education: A Review of the macro-economic literature, centre for the economics of education, London, 2000.
10. Calm H armon et al, The returns to education, Centre for the economics of education, London, 2000.
11. Jacob Mincer, Human Capital and economic growth, NBER, working paper N 803, 1981.
12. Julie Owens, "A Review of the social and non-market returns to education", July 2004.
[www.elwa.ac.uk/doc_bin/Research%20Reports/social_returns_report_170105.pdf]
13. George Psacharopoulos, "returns to investment in education: A further update", policy research working paper 2881, World Bank, 2002.
14. Martha Ainsworth et al, "The impact of women's schooling on fertility and contraceptive use: A Study of fourteen sub-Saharan African countries", In: World Bank economic review, Washington, January 1996.
15. Reshaping the future: Education and post conflict reconstruction, World Bank.

16. Tom Haley, "investir dans le capital humain", In: L'observateur de l'OCDE, N 212, juin- juillet 1998.
17. Theodore Schultz, "education investments and returns", In: Hollis Chenery (ed.), Handbook of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002.
18. Todaro Michael, economics for a developing world, Pearson education Ltd, London, 1992.